

أداء مختلط للبورصة

445.7 نقطة، بار تفاعل بلغت قيمته 3.5 نقطة ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الماضي. وارتفع بنحو 16.7 نقطة أي ما يعادل 3.9% عن إقفال نهاية عام 2018.

كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات الجبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو

بين تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت أن أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كان مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة،

أسعار المستهلك تسجل نمواً موجباً بنحو 0.4 بالمئة

«الشال»: 3.1 مليار دينار فائض الميزان التجاري

♦ صادرات الكويت السلعية بلغت 5.946 مليار دينار بينها 92.2 بالمئة «نفطية»



الخاص، إلى نحو 38.351 مليار دينار كويتي، عن مستوى 37.905 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، محققة نسبة نمو ربع سنوي بنحو 1.2%.

كويتي، بارتفاع من مستوى 36.571 مليار دينار كويتي، في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي نحو 0.2%.

خدمات الاتصالات من معدل 102.9 إلى معدل 104.8 (1.8%+) للفترة نفسها. وارتفع أسعار الأغذية والمشروبات من معدل 107 إلى معدل 108.3 (1.2%+) للفترة نفسها. وتشير النشرة إلى ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع إلى نحو 1.682%، في الربع الثالث، من نحو 1.616%، في الربع الثاني، من العام 2018. وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض ارتفاعه، ولو

كان ضئيلاً، ووصولاً إلى نحو 4.816% من نحو 4.811% في نهاية الربع الثاني من العام الفائت.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 36.657 مليار دينار

2018، بلغ نحو 8.094 مليار دينار كويتي، نحو 10.792 مليار دينار كويتي لكامل عام 2018 إذا قدرنا استمرار الفائض على نفس المستوى للربع الرابع. وعليه، سيتحقق فائض أعلى بما نسبته 66.2%، عن مثيله المحقق في عام 2017 والبالغ نحو 6.495 مليار دينار كويتي، وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط مقارنة بمعدل أسعار عام 2017.

وحققت أسعار المستهلك في الربع الثالث من العام 2018 نمواً موجباً بلغت نسبته نحو 0.4%، إذ بلغ معدلها نحو 113.1 (سنة=2013) مرتفعاً من معدل 112.7 في الربع الثاني، وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار

–صادرات سلعية ناقصاً واردات سلعية– قد حقق فائضاً في الربع الثالث من العام 2018، بلغ نحو 3.139 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 5.946 مليار دينار كويتي، منها نحو 92.2% صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية –لا تشمل العسكرية– نحو 2.807 مليار دينار كويتي. وكان الميزان التجاري قد حقق فائضاً في الربع الأول من العام 2018، بلغ نحو 2.310 مليار دينار كويتي، وارتفع هذا الفائض في الربع الثاني إلى نحو 2.645 مليار دينار كويتي، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضاً، في الأرباع الثلاثة الأولى من عام

عن المؤشرات النقدية والاقتصادية (يوليو – سبتمبر 2018)، قال تقرير الشال الأسبوعي : تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو – سبتمبر 2018) لبنك الكويت المركزي المنشورة على موقعه على الإنترنت بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقاً. ومن ذلك مثلاً، أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4.605 مليون نسمة كما في نهاية الربع الثالث من العام الفائت 2018، وهو رقم يزيد بنحو 142 ألف نسمة، عن الرقم المسجل في نهاية الربع الثالث من عام 2017، أي بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 3.2% وتشير النشرة إلى أن الميزان التجاري

خلال الفترة ما بين بداية أبريل ونهاية ديسمبر 2018

17 شركة تحصد 2.65 مليار دينار من سيولة البورصة



قال تقرير الشال الصادر

حول أداء البورصة (أبريل

– ديسمبر 2018) : بذلت

جهود مقدرة لتطوير عمل

البورصة الكويتية، صاحب

ذلك التطوير ارتفاع كبير في

تدفقات الاستثمار الأجنبي غير

المباشر وهو أمر طيب أيضاً

وإن لم يكن باهمية تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا

أنها دليل إرتقاء بجودة وكفاءة

المعلومة، ومضى 9 شهور على

تقسيم سوق البورصة إلى

ثلاثة أسواق، وكانت نتيجة

تقويم إدارة البورصة لأداء

تلك الأسواق مؤخراً ترقية

شركتين، هما «هيون سوفت

القايشة»، و«القرين لصناعة

الكيمويات البترولية»، من

السوق الرئيسي إلى السوق

الأول، مع التقيد بقرارها

وقف نقل شركات في السوق

الرئيسي إلى سوق المزادات

حتى 31 ديسمبر 2019.

واجتهاداً من جانبنا في رصد

بعض متغيرات الأداء ما بين

بداية أبريل ونهاية ديسمبر

2018، نحاول في هذه الفقرة

التركيز على خاصيتين، الأولى

حركة السيولة، والثانية حركة

المؤشرات، والواقع أن حركة

المؤشرات متغير تابع وطردي

لحركة السيولة. كان تركيز

السيولة كبيراً على شركات

السوق الأول الذي بدأ نشاطه

في الأول من أبريل وأنهى عام

2018 على نحو 17 شركة،

حصدت نحو 2.65 مليار دينار

كويتي من سيولة البورصة،

أو نحو 78.5% من إجمالي

السيولة البالغة نحو 3.37

بillion دينار كويتي، تاركة

نحو 0.72 مليار دينار كويتي

أو نحو 21.4% من إجمالي

السيولة للسوق الرئيسي

وفيه 146 شركة، و فقط 0.38

بillion دينار كويتي لسوق

المزادات وفيه 12 شركة. ذلك



تعي حجم تكلفتها السياسية. ولحل التراجع عن تاجيج الحرب التجارية في إتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الأرجنتين مثال، وتراجع صقور إيطاليا وتقدم بريطانيا التي تعيش أزمة سياسية حالية بعد رفض مقترح الحكومة للخروج من الاتحاد الأوروبي، مثال ثالث الإصدار الأوروبي، مثال ثالث عند مراجعة وضعها الصعب، وربما لتجاً لتغيير سياسي أو حتى إستفتاء خروج جديد. مبرر آخر يجعلنا نرجح عدم انفجار أزمة ضخمة، هو أن قراءة تاريخ الأزمات على مدى نحو أربع قرون من الزمن، تكاد تجمع على أن الأزمة تحدث عندما تصبح التحذيرات منها نادرة، وحتى مستنكرة، بينما بات المحللون الذين يرجحون حدوثها حالياً أكثر عدداً ممن يرجحون العكس.

العالم في عام 2008 يعيش بيئة يغلب عليها التجانس في ظل العولمة التي نجحت في حشد أكبر 20 اقتصاد لوضع حلول لمواجهة الأزمة، يعيش العالم حالياً فترة إزدهار للقوى الإنعزالية الشعبية، وبسببها أصبحت الحرب التجارية واقع. وأخيراً يسود قلق حقيقي وموضوعي حول ندرة وسائل مواجهة أي أزمة قادمة، فالسياسة النقدية إستنزفت كل أدواتها في المواجهة السابقة، والسياسة المالية التوسعية من أجل إنقاذ المؤسسات الكبرى، أو إنقاذ «وول ستريت»، باتت مكلفة جداً سياسياً، وأحداث فرنسا الأخيرة مثال لها.

ورغم أن كل ما ذكر فيه الكثير من المحللين وبمثل خليط مثالي لصناعة أزمة قادمة، إلا أننا لا نلنا نعتقد بأن احتمالات عدم حدوثها بالحجم الكبير المتوقع لأن الإدارات السياسية في العالم المتقدم

أسعار الفائدة بالارتفاع المتصل، وسعر الفائدة على الأمريكي بدأ بارتفاع وحيد بربع النقطة الثلاث مرات وأربع مرات بربع النقطة المثوية في ديسمبر من عامي 2015 ثم في ديسمبر 2016، ولكنه بدأ الارتفاع المتصل ثلاث مرات وأربع مرات بربع النقطة المثوية في كل من عامي 2017 و2018 على التوالي، مع نية لرفعه مرتين بربع النقطة المثوية أيضاً في عام 2019. وقدمت تركيا في خريف العام الفائت نموذج على صيغة أزمة سيادية قد تتكرر في أي دولة أخرى، ويتردد حديثاً حالياً عن احتمال عجز شركة واحدة من كل 7 شركات على مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» عن مواجهة مستحقات ديونها، وذلك نموذج آخر عن أزمة محتملة على مستوى القطاع الخاص.

يعزّن هذا التخوف، إختلاف البيئة السياسية ما بين عام 2008 وعام 2018، فبينما كان



المتغيرات الجيوسياسية باتت تضغط سلباً على معدلات النمو العالمية

الاقتصادات الناشئة المتضرر الرئيسي من «النزاع التجاري»

المسلم أن اقتصاد العالم بات ينمو بمعدلات أدنى من معدلاته التاريخية ما قبل أزمة عام 2008، وأن المتغيرات السلبية على الساحة السياسية والجيوسياسية باتت تضغط سلباً على تلك المعدلات كلما زادت حدتها. ومع بقاء نمو الاقتصاد الصيني بمعدلات نمو أعلى من 6%، والاقتصاد الهندي بمعدلات بنحو 7.6%، مقابل معدلات نمو أدنى من 2% للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يبدو أنها مسألة وقت حتى يتحول ثقل الاقتصاد العالمي إلى الشرق. وبات من المسلم به أن الإعتماد على تصدير مادة أولية واحدة، لم يعد قادر على إسعاف دول النفط وضمناها دول مجلس التعاون على مواجهة أخطر أزمة سوف تواجهها، وهي عجز سوق العمل لديها عن إستيعاب القادمين إليها، وعجز المالية العامة لديها عن خلق فرص عمل حتى تلك الوهمية، يتطلب مواجهة جراحية من أجل ضمان الإستقرار في المستقبل.

بينما تبلغ تلك التقديرات لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1.9% و 2.7% وللولايات المتحدة 2.7% للسنوات الثلاث المذكورة على التوالي. ولأكبر اقتصادات دول مجلس التعاون، أو الاقتصاد السعودي، توقع البنك نمواً للسنوات 2018–2020 بنحو 2% و 2.1% و 2.2% على التوالي. ولثاني أكبر اقتصاد، أي الإمارات العربية المتحدة، 2% و 3% و 3.2% للسنوات الثلاث على التوالي. وثالث أكبر اقتصاد، أو الكويت، 1.7% و 3.6% و 3.6% للسنوات الثلاث على التوالي، وهي التوقعات الأعلى ضمن دول المجلس. ولقطر رابع أكبر اقتصاد على التوالي، ثم لُحمان خامس اقتصاد 1.9% و 3.4% و 2.8% للسنوات الثلاث على التوالي، ثم للبحرين 3.2% و 2.6% و 2.8% على التوالي، ودول التعاون تتأثر سلباً بالمتغيرات العالية، إضافة إلى التأثيرات السلبية لأنماطها الداخلية.

وفي خلاصة، يبدو أنه بات من

أكبر طرفي النزاع، أو الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالبنك لا يغير توقعات النمو لهما بالسالب سوى في ستة من السنوات الثلاث، للولايات المتحدة الأمريكية 0.1%– في عام 2020، وللصين 0.1%– في عام 2019، ولكنه فمن تدفعه أطراف أخرى. المتضرر الرئيسي في وجهة نظر البنك هي الاقتصادات الناشئة والنامية التي خفض توقعات نموها للسنوات الثلاث 2018–2020 بنحو 0.3%– و 0.5%– و 0.2% على التوالي. وعند تقسيم هذه الاقتصادات –الناشئة والنامية– إلى قسمين، يقع الضرر الحقيقي ضمنها على ذلك القسم منها الذي يعتمد على تصدير المواد الأولية، فالتغيير في توقعات النمو للسنوات الثلاث المذكورة لهذا القسم كان 0.8%– و 0.7%– و 0.1% على التوالي، ودول النفط ضمن هذا القسم، وتبلغ توقعات النمو للاقتصادات الناشئة والنامية للسنوات الثلاث المذكورة 4.2% و 4.5% و 4.6% على التوالي.

فيما يخص أداء الاقتصاد العالمي أوضح تقرير الشال أنه في تقرير حديث حول أداء الاقتصاد العالمي، يتفق «البنك الدولي» مع من سبقه من المهتمين في متابعة ذلك الأداء مثل «صندوق النقد الدولي» و«الإيكونوميست» و«الفيديرالي الأمريكي»، حيث يرجح التقرير خفض معدلات النمو للسنة الفائتة 2018 وعامين بعدها بنسبة ثابتة بنحو 0.1%– مقارنة لتوقعاته للسنوات الثلاث في تقرير سابق، لتصبح تقديراته 2.9% و 2.8% و 2.8% لتلك السنوات على التوالي. وخفض توقعات النمو يعود إلى إضعراب العلاقات بين الدول، ومن أمثلتها تلك الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، أو الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو نهج تبنياه النزعة الشعبية الإنعزالية، وهي ظاهرة تاريخية تحدث بعد الأزمات الكبرى، الجديد فيها أنها جاءت في عالم تبني العولمة نهجاً على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

ولا يبدو أن أكبر المتضررين هما